

## "القانون المدني الفرنسي" في القديس يوسف ترجمة عربية ومعلومات ومقارنات تفيد الحقوقيين



خلال إطلاق الترجمة العربية للقانون المدني الفرنسي. (ميشال صايغ)

لكليتنا يتجسد في هذا المشروع من خلال اتجاهين: الأول هو خيار ترجمة نص فرنسي شهير الى اللغة العربية والثاني هو استكمال العمل نحو إجراء مقارنات بين مختلف القوانين المدنية العربية. وهذا الإنفتاح هو تذكير للكلية وللجامعة بان يتطلعوا، من خلال احترام الفرنكوفونية وقيمها، الى تقاليد أكاديمية ولغات اخرى ضرورية من اجل ممارسة مهنة الحقوق".

اشارة الى ان البروفسور جورج خديج القى كلمة ذكر فيها بمراحل من تاريخ "القانون المدني الفرنسي" وأساس تسميته. كما القيت مداخلات من عدد من الاكاديميين الذين عملوا على الترجمة ومن ممثل دار نشر DALLOZ هاني فغالي.

على ترجمة القانون المدني الفرنسي بنصه الكامل، لتفادي أي انتقائية والإبقاء على الفائدة العلمية والعملية كاملة، أكد ان "ترجمة القانون الفرنسي الى اللغة العربية عمل جبار أستغرق إعداده ثماني سنوات وشارك فيه فريق عمل مؤلف من اكثر من خمسين أستاذاً جامعياً وقاضياً ومحامياً". وختم: "إن القانون المدني الفرنسي كنز علمي كبير ولا يجب ان تقتصر الإستفادة منه على الفرنكوفونيين".

من جهته، أشار دكاش الى ان هذا العمل "ليس فقط ترجمة، رغم ما يقدمه من معلومات قانونية، بل هو عمل يجمع، من خلال المقارنة التي يجريها، بين القوانين المدنية لـ 12 بلدا عربياً". أضاف: "الإنفتاح الذي هو ميزة

أطلقت كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، لمناسبة مئويةها، بالتعاون مع مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي التابع لها، الترجمة العربية لكتاب "القانون المدني الفرنسي" الصادر عن دار نشر DALLOZ، خلال إحتفال أقيم في مكتبة حرم العلوم الإجتماعية-هوفلان، في حضور ممثل رئيس الجمهورية وزير العدل في حكومة تصريف الأعمال شكيب قرطباوي، وممثل رئيس مجلس النواب النائب عبد اللطيف الزين، ورئيس الجامعة البروفسور سليم دكاش اليسوعي وعميد الكلية البروفسور فايز الحاج شاهين ومدير المركز البروفسور جورج خديج وممثل دار نشر DALLOZ هاني فغالي وجمع من الأكاديميين الذين عملوا على الترجمة ووزراء ونواب حاليين وسابقين.

وفي كلمته التي القيت في مستهل الإحتفال أشار البروفسور شاهين الى الأسباب التي دفعت الى ترجمة القانون وقال: "إن تدريس القانون بلغتين يعتبر جزءاً من تراث لبنان الحقوقي، لافتاً الى ان المادة 5 من شرعة الجامعة تنص على إعتداد اللغتين الفرنسية والعربية".

وبعدما تطرق الى منهجية العمل التي ارتكزت على اشتراك القانونيين واللغويين والإتفاق